جودة تفاعل مؤسسات التعليم العالي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي
- دراسة حالة -

سامية بدوي[1] د. شمس ضيات خلفلاوي[2]

1- المعهد الوطني للبحث في التربية- الجزائر، etd_bedoui@esc-alger.dz

2- مخبر دراسات وأبحاث في الاتصال، جامعة باجي مختار–عنابة، chems_khalfa@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/12/19 **تاريخ المراجعة:** 2019/12/19 **تاريخ القبول:** 2021/12/26

ملخص

تهدف هذه الدراسة بداية إلى تسليط الضوء على أهمية تحسين علاقة وتعاون مؤسسات التعليم العالي بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي في تطوير أدائها بما يؤهلها للدخول في التنافسية الوطنية والدولية، ثم إبراز فعالية عملية التقييم الذاتي في الكشف عن الاختلالات ومعالجتها من خلال تحليل وتقييم ميداني للعلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتعاون لأحد المراكز الجامعية بالجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأخرا ملحوظا في المجالين وأوصت بمضاعفة الجهود لتدارك الفجوة الحاصلة.

الكلمات المفاتيح: مؤسسات التعليم العالي، أداء، محيط اقتصادي واجتماعي، تقييم ذاتي.

The quality of the interaction of higher education institutions with their economic and social environment -Case study-

Abstract

This study aims to highlight the importance of improving the relationship and cooperation of institutions of higher education in their economic and social environment in developing their performance in order to enter national and international competitiveness and then to highlight the effectiveness of the self-assessment process in detecting and addressing of weaknesses through analyzing and evaluating the university's relations with its economic environment Social and cooperation of one of the university centers in Algeria. The study concluded that there was a significant delay in both fields and recommended that efforts be redoubled to remedy the gap.

Keywords: Higher education institutions, performance, economic and social environment, self-evaluation.

La qualité de l'interaction des établissements d'enseignement supérieur avec leur environnement économique et social -Etude de cas-

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance d'améliorer les relations et la coopération des établissements d'enseignement supérieur dans leur environnement économique et social afin de développer leurs performances afin d'entrer dans la compétitivité nationale et internationale, puis de mettre en évidence l'efficacité du processus d'auto-évaluation pour détecter et corriger les déséquilibres en analysant et en évaluant les relations de l'université avec son environnement économique. Social et coopération de l'un des centres universitaires algériens. L'étude a conclu à un retard important dans les deux domaines et a recommandé de redoubler d'efforts pour remédier à cet écart.

Mots-clés : Institutions d'enseignement supérieur, Performance, Environnement économique et social, Auto-évaluation.

المؤلف المرسل: د. شمس ضيات خلفلاوي، chems_khalfa@yahoo.fr

مقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، والتقدم الملحوظ في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح لزاما على مؤسسات التعليم العالي الاهتمام أكثر فأكثر بضمان جودة مختلف نشاطاتها لتواكب التطورات الحاصلة من جهة، ومن جهة أخرى لمنافسة نظيراتها من الجامعات الدولية. وحتى يتحقق ذلك لابد من ربط العلاقات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي وإثراء التعاون مع مختلف الشركاء سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي من أجل تبادل الخبرات والثقافات والعلوم.

تسعى مؤسسات التعليم العالي الجزائرية هي الأخرى لتطوير وتحسين مستوى أدائها من أجل الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية والتي تتضمن تحقيق الجودة في جميع الميادين التي لها علاقة بالجامعة، وقد تبنت منظومة التعليم العالي في الجزائر نظام ضمان الجودة مؤخرا حيث أنشأت اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي **(CIAQES)**، والتي قامت بدورها بتعيين رؤساء وخلايا لضمان الجودة في جميع مؤسسات التعليم العالي على تراب الوطن، كما قامت بإعداد مرجع وطني لضمان الجودة الداخلية يتم الاعتماد عليه خلال عملية التقييم الذاتي التي تقام دوريا بهدف رصد الديناميكية الحالية لكافة إدارات ووحدات الجامعة وحصر نقاط القوة ونقاط الضعف وبالتالي تحسين الجودة وتحقيق متطلبات الاعتماد المؤسسي.

1. إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة الحالية حول إبراز كيفية تحسين وتجويد علاقة وتعاون مؤسسات التعليم العالي بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية التقييم الذاتي ودورها في تحسين أدائها. حيث تتبلور في التساؤل التالي:

- ما هو دور وفعالية عملية التقييم الذاتي في تحسين جودة علاقة الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي ودعم تعاونها معه؟

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أولا إلى إبراز أهمية العلاقة والتعاون مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، ثم الوقوف على الجانب الميداني لعملية تقييم ميداني للعلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتعاون لأحد المراكز الجامعية بالجزائر وفق معايير المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية، من خلال تحديد مختلف الاختلالات واقتراح السبل الكفيلة لمعالجتها.

3. منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف جودة المحيط الجامعي وأهميتها، ثم تحليل نتائج التقييم الذاتي لأحد المراكز الجامعية.

4. خطة الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجميع جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى محورين:

المحور الأول: علاقة وتعاون مؤسسات التعليم العالي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

المحور الثاني: التقييم الذاتي الميداني للعلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتعاون للمركز الجامعي بميلة (2017).

5. الدراسات السابقة:

✓ **دراسة بن عيسى علال (2017)**، حول الجامعة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية: حاولت الدراسة أن تشرح العلاقة بين الجامعة الجزائرية ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحليل مقارن لما كانت عليه الجامعة قبل الاستقلال وما آلت إليه الآن في ظل التنافسية الشديدة للمحيط الاقتصادي، كما تناولت التوجهات المستقبلية للجامعة الجزائرية التي تسعى إلى الاستجابة إلى متطلبات الجامعة من إطارات وكفاءات في شتى الميادين الاقتصادية والخدماتية، وكذا خدمة البحث العلمي ومواكبة عصر العولمة والتطور التكنولوجي.

✓ **دراسة عبد الناصر عزوز والسعيد بن يمينة (2013)**، حول الإشكاليات النظرية السوسيولوجية حول طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع والتنمية: قام الباحثان في هذه الدراسة بالتعمق في طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع بالكشف عن الإشكاليات الفكرية والسوسيولوجية الحديثة التي حاولت إعطاء تفسير للعلاقة، ثم دراسة واقعية لهذه النظريات وتفسيراتها، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجدل يبقى دائما حول ما وظيفة الجامعة وعلاقتها الصحيحة بالمجتمع.

✓ **دراسة العربي بومدين (2016)**، حول دور الجامعة في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود، حاول الباحث في هذه الدراسة تحليل ومناقشة علاقة الجامعة بالتنمية الاقتصادية خاصة ومدى استطاعة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الدولة الجزائرية الاهتمام بالجامعة وإعطائها الأولوية في خططها الاستراتيجية بالإضافة إلى دعم البحث العلمي الذي يعتبر أساس تقدم وتميز مؤسسات التعليم العالي والتنمية المستدامة.

✓ **دراسة بن موسى محمد (2017)**، حول سُبُل توطيد وتدعيم علاقة مؤسسات التعليم العالي بمحيطها الاقتصادي: حاولت هذه الدراسة حصر أهم الأساليب والطرق التي يجب تفعيلها من أجل تحسين وتوطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الأساليب التي يجب على الدولة الجزائرية اتباعها لتحقيق أهداف الجامعة، هو تنشيط دور البوابات الالكترونية التي تهتم بالخريجين، وتفعيل الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية وتطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع متطلبات السوق.

6.مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كون هذه الأخيرة ركزت على تحليل الجانب النظري أكثر من الجانب الميداني الذي يعكس واقع علاقة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية مع المحيط الخارجي، في حين تتميز هذه الدراسة باعتمادها على معايير المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة في تقييم جودة علاقة مؤسسات التعليم العالي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي حيث تم اختيار مركز جامعي محل الدراسة التطبيقية.

المحور الأول: علاقة وتعاون مؤسسات التعليم العالي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي:

1. مفهوم الجودة وضمان الجودة:

➢ **مفهوم الجودة:** يعرف (Crosby) الجودة على أنها المطابقة مع المتطلبات كما أكد أنها تنشأ من الوقاية Preventative وليس من التصحيح Corrective وبأنه يمكن قياس مدى تحقق الجودة من خلال كلفة عدم المطابقة[1].

➢ **الجودة في التعليم العالي:** تعرف الجودة في التعليم العالي من وجهة نظر(Feignbaum) على أنها الكفاءة والفعالية في التعليم من خلال تحقيق معايير عالية للجودة بتكاليف معقولة[2].

➢ **ضمان الجودة :** يعرف ضمان الجودة بأنه خلق نظام في المؤسسة للتحقق من أن المعايير الأكاديمية معروفة ومايتم تجسيدها، طبقا للرسالة المعلنة، وتتفق مع المعايير القومية والعالمية، وتتوافق مع توقعات المستفيدين من الخدمة[3].

➢ كما تعرّف ضمان الجودة على أنها جملة الإجراءات أو الآليات التي تسمح بضمان جودة البرامج، أو المؤسسات أو النظام الوطني للتعليم ككل[4].

➢ **جودة البيئة المحيطة** (المحيط الاقتصادي والاجتماعي)**:** هي عملية قيام مؤسسة التعليم العالي بالتواصل مع محيطها الخارجي لخدمته والاستفادة منه بهدف تحسين مستوى الطلبة وإثراء الحياة الجامعية والعمل الجامعي بغنى وحيوية[5].

➢ **التقييم الذاتي:** هو إجراء دوري ومستمر يركز على جمع المعلومات وتحليلها باستخدام أدوات مصممة لهذه الغاية وأساليب إحصائية ورياضية بالاستناد إلى معايير الجودة والاعتماد وينتهي بتقرير مفصل وواضح[6].

➢ **المرجع الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:** يتضمن الدليل الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي المقاييس والمعايير المتعلقة بضمان الجودة، وتم إعداده بعد أن أدركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضرورة تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، وأنجز بمساعدة مسؤولي ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية.

يحتوي هذا الدليل على سبعة مجالات، كل واحد منها مجزأ إلى حقول يتراوح عددها بين ثلاثة وسبعة؛ تمثل المجالات والحقول النشاطات الموجودة عادة في المؤسسات الجامعية[7].

الجدول رقم (1) : تركيبة المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

الميادين	الحقول	المراجع	المعايير	الإثباتات
التكوين	7	23	49	107
البحث العلمي	3	17	32	55
الحكامة	5	27	53	180
الحياة الجامعية	4	14	24	70
الهياكل القاعدية	5	17	19	38
التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	3	11	19	40
العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	4	14	22	70
المجموع	31	123	219	564

المصدر : (www.ciaqes-mesrs.dz.2016 :// http consulté le 22/10/2018)

من خلال قراءتنا لتركيبة الدليل الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، نلاحظ أن ميداني التعاون والعلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي يأتيان في آخر الترتيب مقارنة مع بقية الميادين، لكن هذا لا يعني أنهما أقل أهمية عن الميادين الأخرى، بل على العكس تماما، فهما يمثلان حلقة وصل مهمة لمؤسسة التعليم العالي مع المحيط الخارجي ومعبرا للانفتاح على العالم.

2. أهمية التفاعل والتعاون مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي:

تعتبر دراسة المجتمع الخطوة الأولى والأساسية التي يجب أن يبنى عليها أي مجهود إصلاحي من أجل التعرف على واقع البيئة المحيطة وتاريخها وجغرافيتها وخصائصها ومميزاتها في مختلف المجالات. ومن خلال هذه الدراسة يجب الاهتمام بمختلف المشاكل البيئية ومحاولة إيجاد الحلول لمعالجتها باستخدام الحوار والتواصل والتعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع.

وبالنسبة للمحيط الجامعي فإن المنافسة الشديدة التي تشهدها مؤسسات التعليم العالي في ظل التطورات الحاصلة تحتم تحسين التواصل مع المحيط الخارجي للاستفادة من الخبرات والمؤهلات الأجنبية.

كما أن أسلوب النظام المنغلق والمحصور لا يعد في صالح إدارة الجامعة ولا السبيل لتحقيق أهدافها. حيث يؤكد العلوي في كتابه إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي أن التفاعل مع البيئة من خلال نظام إداري وأكاديمي مفتوح أصبح ضرورة ملحة حيث تسعى الجامعات المتقدمة دوما إلى بناء جسور راسخة مع المجتمع المحيط، وذلك من خلال[8]:

- نشر ثقافة التعاون والتواصل في المحيط الجامعي لتسهيل التبادل الفكري والثقافي والعلمي؛
- إقامة المؤتمرات والندوات الدولية التي تعالج مشاكل البيئة المحيطة بالإضافة إلى الندوات والمؤتمرات العلمية وذلك من أجل تبادل الأفكار العلمية؛
- إعطاء الأهمية للتكوين وتقديم الاستشارات للقطاعات المختلفة؛
- الحرص على الحضور الدائم والمتواصل للجامعة في الفعاليات المجتمعية المختلفة؛
- الاهتمام بالإعلام الجامعي مع التركيز على تحسين الصورة؛
- إجراء البحوث التطبيقية والدراسات ذات العلاقة بمشاكل المحيط المحلي؛
- العناية بشكل خاص بالتعليم المستمر لمن فاتهم ركب التعليم أو بمن يرغب في تطوير ذاته؛
- إدخال الأساليب الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين عملية تواصل الجامعة مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

المحور الثاني: التقييم الذاتي الميداني للعلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتعاون للمركز الجامعي بميلة (2017):

قبل أن نتطرق إلى الجانب الميداني للدراسة سنحاول تقديم نبذة مختصرة عن مؤسسة التعليم العالي محل الدراسة والتي تتمثل في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، يرجع تأسيس هذا المركز سنة 2008 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-204 مؤرخ في 06 رجب عام 1429 الموافق لـ 09 يوليو ، حيت تم افتتاحه رسميا خلال الموسم الجامعي 2008-2009 لاستقبال أكثر من 1000 طالب ويعتبر المركز أول مؤسسة جامعية ينطلق بها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الولاية، وقد تمت إعادة تسميته باسم المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف يوم أول نوفمبر 2014 في ذكرى ثورة التحرير الوطنية، وذلك بموجب المقرر رقم 14/01 المؤرخ في 29 ذي الحجة الموافق لـ 23 اكتوبر 2014 الصادر عن وزارة المجاهدين والذي يتضمن تكريس تسمية المؤسسات الجامعية[9].

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سنعالج في هذا الجزء كيفية وأهمية تحسين علاقة مؤسسات التعليم العالي بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي وتعاونها معه من خلال عملية التقييم الذاتي التي تسعى لتحديد نقاط

القوة ونقاط الضعف (الانحرافات) وتحليلها اعتمادا على معايير ضمان الجودة التي جاء بها المرجع الوطني لضمان الجودة، ثم إيجاد الحلول اللازمة التي من شأنها تصحيح الانحرافات وبالتالي ضمان نوعية نشاطاتها وتطوير أدائها.

وتجدر الإشارة هنا أن عملية التقييم الذاتي تعتبر نقطة بداية لعملية التقييم الخارجي التي تساعد المؤسسة لحصولها على شهادات الجودة والاعتماد من قبل منظمات دولية متخصصة.

أولا: تحليل نتائج تقييم ميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي:

إن الهدف الأساسي من عملية التقييم الذاتي لميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي هو إبراز أهمية علاقة الشراكة والاندماج الفعال بين المؤسسة الجامعية ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي من خلال الآفاق المسطرة في مختلف المجالات، حيث تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تسخير وسائلها المادية والبشرية لبحث الانشغالات التي تهم المجتمع وتدعم مجال البحث العلمي.

1. تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لكل حقل:

يتمحور التقييم الذاتي لميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي حول 4 حقول:

- الحقل الأول يتضمن المشاركة في تنمية الجماعات المحلية؛
- والحقل الثاني يخص البحث والتطوير؛
- والحقل الثاني يتمحور حول العلاقة مع الشركات؛
- أما الحقل الرابع فيعالج التكوين والمتابعة، وهذا حسب ما جاء به المرجع الوطني لضمان الجودة.

الجدول رقم (2): نقاط القوة ونقاط الضعف لحقول ميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي

الحقول	نقاط القوة	نقاط الضعف
المشاركة في تنمية الجماعات المحلية	- يسعى المركز الجامعي لأن تكون عروض التكوين متوافقة مع احتياجات الشركات؛ - يوفر المركز الجامعي الوسائل الضرورية لتطوير برامج البحث على المستوى المحلي من خلال تنظيم تظاهرات علمية حول قضايا محلية كالتنمية المحلية؛	- لا يتم إشراك المهنيين في بناء عروض التكوين ولا في تأطير مشاريع التخرج لعدم وجود ليسانس وماستر مهني؛ - قلة الاتفاقيات مع الشريك الاجتماعي الاقتصادي على المستوى المحلي والإقليمي في مختلف التخصصات والمجالات؛ - لا يوفر المركز خدمة إدماج المنتج لدى الشركاء من المحيط الاجتماعي والاقتصادي، حيث يفتقد لمركز خاص بالإعداد للمستقبل المهني - لا تنظم منتديات للتوظيف على مستوى المؤسسة ولا تتم المشاركة في مختلف صالونات التوظيف من أجل دعم منتج التكوين؛ - لا يوفر المركز خدمة تكوين متخصص لفائدة موظفي الشركات المحلية.
	ينشر المركز الجامعي مجلة علمية مختصة في نشر المعلومة العلمية؛ - يسعى أساتذة المركز للمشاركة في التظاهرات الوطنية والدولية المتعلقة بالإنتاج العلمي في	- لا يملك المركز الجامعي هيكلا للتنسيق مع المؤسسات المعنية بالشراكة؛ - لا توجد خطة واضحة ومعلنة لمتابعة تنفيذ اتفاقيات

البحث والتطوير	إطار برنامج البحث والتطوير.	شراكة مع المؤسسات المعنية بهذه الاتفاقيات؛لا يوجد الجو الملائم للبحث العلمي الذي يشجع على القيام بالبحوث العلمية؛ - لا يتوفر المركز الجامعي على جهاز متابعة تكنولوجية مكلف بالشراكة العلمية مع الشركات - لا ينظم المركز لقاءات مع مختلف الفاعلين في المحيط الاقتصادي والاجتماعي. - لا يثمن المركز ولا يحمي المعلومة العلمية والتقنية بمساعدة براءات الاختراع.
العلاقة مع الشركات	- يحاول المركز الجامعي أن تلبي الدراسات احتياجات الشركات المحلية والإقليمية في مجال التكوين و أن تتناسب الشهادات الممنوحة من قبله مع مواصفات الشركات؛ - وجود مديرية مكلفة بالدراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية؛ - تتوفر عروض التكوين على كافة المعلومات المتعلقة بالمواد التعليمية والحجم الساعي ومكان التكوين؛ - يقوم الطلبة إجباريا بتربصات تطبيقية في نهاية التخرج بتأطير من أساتذة المركز تتوج بتقرير مكتوب؛ - يتم توجيه الطلبة للشركات بغرض القيام بدراسات حالة في إطار مواد أو وحدات تعليمية.	- لا توجد سياسة للتكوين وإعادة التكوين لفائدة الشركات بالمركز الجامعي؛ - لا يملك المركز هيئات مكلفة بتوجيه المتعلمين نحو الشركات المحلية والإقليمية مباشرة ؛ - لا توجد اتفاقيات تربط المؤسسة مع الشركات لتسهيل استقبال المتربصين على مستوى الشركات؛ - لا يتحمل المركز مختلف تكاليف التربص بالنسبة للمتربص (النقل، تكاليف التقرير المكتوب،...).
التكوين والمتابعة	- يتوفر المركز الجامعي على مواد تعليمية تهتم بالأعمال الحرة وإنشاء الشركات؛ - يسهر المركز على إقامة اتفاقيات تعاون مع هيئات المرافقة والدعم لإنشاء شركات أو أعمال حرة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛ - يتوفر المركز على مخبرين نشطين يضمان 10 مشاريع بحث تندرج ضمن البرنامج الوطني للبحث.	- لا يوفر المركز الجامعي طريقة للتقييم تتم بناءً على مشاريع إنشاء شركات عوض مذكرة التخرج؛ - لا يقيم المركز الجامعي تحريات دورية لدى الجماعات والشركات المحلية ولا يقوم بتنظيم تكوين حسب الطلب لفائدة الشركات؛ - لا يتوفر المركز الجامعي على آليات لمتابعة ناتج تكوينه؛ - لا توجد جمعية لقدامى الحاصلين على الشهادات ولا تنظم تظاهرات تجمعهم.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقرير خلية ضمان الجودة للمركز الجامعي

2.حساب الوسط الحسابي لكل حقل :

✓ **الوسط الحسابي للحقل الأول:**

$$\overline{X} = \frac{1+2+2+1+1+2}{06} = 1,5$$

✓ **الوسط الحسابي للحقل الثاني:**

$$\bar{x} = \frac{2+1+1+1+2+1+1}{07} = 1,28571429$$

✓ **الوسط الحسابي للحقل الثالث:**

$$\bar{x} = \frac{1+2+2+2+1}{05} = 1,6$$

✓ **الوسط الحسابي للحقل الرابع:**

$$\bar{x} = \frac{1+1+2+2}{04} = 1,5$$

✓ **الوسط الحسابي لميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي بحقوله الأربعة:**

$$\bar{x} = \frac{1,5+1,28+1,6+1,5}{04} = 1,47142857$$

الشكل (01): الوسط الحسابي لحقول ميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2017

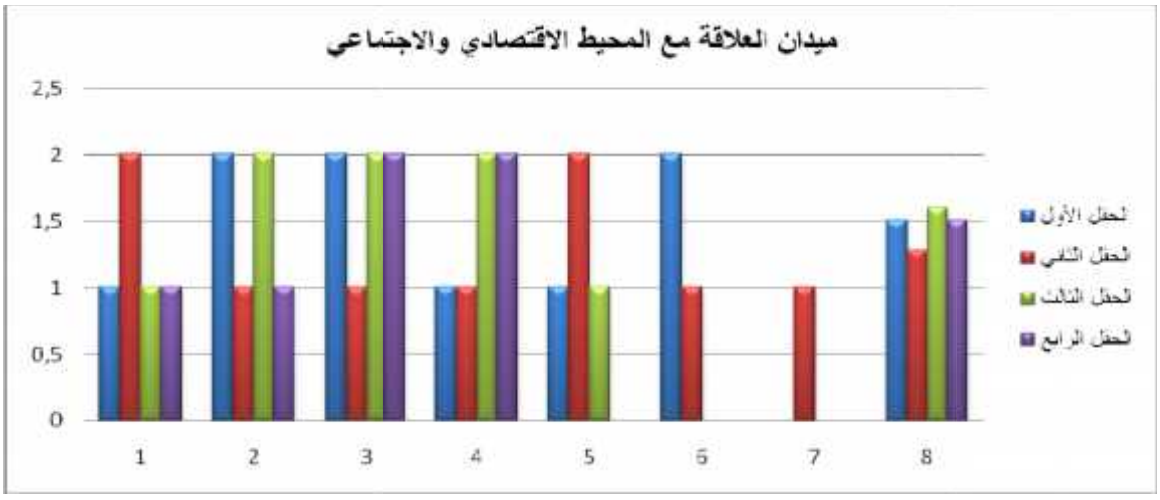

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقرير خلية ضمان الجودة للمركز الجامعي

من خلال التمثيل البياني لنتيجة تقييم الحقول الأربعة المرتبطة بميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، لاحظنا أن نتيجة تقييم الحقول متقاربة فيما بينها حيث تصدر الحقل الثالث المتعلق بالبحث والتطوير المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ: 1,6 دليل على أن المركز الجامعي يولي اهتماما كبيرا لمجال البحث العلمي وأساليب تطويره.

يليه الحقل الأول المتعلق بالمشاركة في تنمية الجماعات المحلية، والحقل الرابع الذي يتمحور حول التكوين والمتابعة في نفس المستوى بمتوسط حسابي 1,5 وهو أقل من المتوسط.

ثم يأتي الحقل الثاني حول العلاقات مع الشركات في المرتبة الأخيرة بأضعف نسبة حيث قدر الوسط الحسابي بـ 1,28 وهذا يعني أن المركز الجامعي يفتقر للآليات الفاعلة التي تربطه مع الشركات الاقتصادية سواء المحلية أو الإقليمية كما أنه لا ينتهج سياسة معينة لتوجيه الطلبة إلى الشركات مما يستلزم بذل جهود أكبر لتحسين مستوى العلاقات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحسين جودة الخريجين.

3.استنتاج عام لتقييم ميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي:

بعد حساب الوسط الحسابي للحقول الأربعة وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لكل حقل يمكننا أن نستخلص أن مستوى تطبيق معايير ضمان الجودة لميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي هو دون المتوسط بمعنى أن هناك إهمالا واضحا للميدان ويحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتدارك الفجوة الحاصلة قبل تفاقمها.

وكاقتراحات لتطوير الميدان وتحسين جودته نذكر:

•الحرص على استمرارية عملية التقييم الذاتي لميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛

•محاولة التنسيق مع الشركاء لدعم العلاقة بين المركز الجامعي والشركات الاقتصادية والاجتماعية من خلال فتح أبوابه لكل النشاطات لتساهم في ذلك؛

•جعل عروض التكوين متوافقة مع الاحتياجات المحلية على الأقل من أجل تسهيل الإدماج المهني؛

•إيجاد إشكاليات بحثية واقعية وطرحها لدراستها مع التأطير المشترك مع المؤسسات والهيئات الشريكة؛

•المساهمة في تفعيل مختلف النشاطات البحثية من الجانب العلمي ومن الجانب الإداري لتحقيق نتائج أفضل.

ثانيا: تحليل نتائج تقييم ميدان التعاون:

إن الهدف الرئيسي من تقييم ميدان التعاون هو كشف مكانة المركز الجامعي على المستوى الوطني والدولي، ومدى التعاون المحقق مع مختلف المؤسسات والمراكز الأجنبية.

1. تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لكل حقل:

يتمحور التقييم الذاتي لميدان التعاون حول 3 حقول:

- الحقل الأول يتضمن سياسة الانفتاح على العالم،
- والحقل الثاني تمحور حول الشراكة والحركية،
- أما الحقل الثالث فتمحور حول تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد.

الجدول رقم (3): نقاط القوة ونقاط الضعف لحقول ميدان التعاون

الحقول	نقاط القوة	نقاط الضعف
سياسة الانفتاح على العالم	- يتوفر المركز على بوابة على موقع الانترنيت مهمتها تقديم المؤسسة للعالم؛ - توجد مبادرات فردية لتطوير الانفتاح على العالم ؛ - عدد الأساتذة المرسلين للخارج من أجل تربص تحسين المستوى من سنة لأخرى في تطور ملحوظ (ملحق 1)؛ - يتوفر المركز الجامعي على مسارات بارزة للتكوين و يمكن الوصول إليها بسهولة و يمكن مقارنتها أيضا؛ - تقييم البرنامج من قبل منظمات دولية موجود ومبرمج؛ التقييم الخارجي للمركز الجامعي يكون على أساس المقالات المنشورة وكذا المخابر الفاعلة في مجال البحث العلمي.	- لا توجد علاقة تربط المركز مع السفارات الأجنبية الموجودة على التراب الوطني؛ نقص الاتفاقيات والمشاريع حيث توجد اتفاقية واحدة ممضاة مع المملكة المغربية للتعاون في مجال البحث العلمي وتربصات الأساتذة، وخمس اتفاقيات قيد الإنجاز مع دول مختلفة؛ عدد المشاريع المستفاد منها ضعيف نوعا ما ملحق (2)و ملحق (3)؛ - لا يستقبل المركز أية وفود أجنبية باستثناء زيارات بعض الأساتذة من فرنسا في إطار تعاون المخابر؛ - يتوفر المركز الجامعي على خلية اتصال لنشر البحث العلمي تبقى مجمدة وغير فعالة؛ - التواصل مع الشركاء الخارجيين يبقى محصورا في نشر مقالات أو أبحاث علمية فقط. - يتوفر الموقع الالكتروني للمركز على وصف

		للوحدات والمواد التعليمية باللغة العربية فقط؛ - لا تمتلك المؤسسة سياسة تقييم ومقارنة برامجها مع مثيلاتها الدولية؛
الشراكة والحركية	يسعى المركز الجامعي إلى تطوير علاقاته الأجنبية ويظهر ذلك من خلال العقود الموقعة الموجودة قيد الإنجاز يستقبل المركز الجامعي الأجانب الذين يسجلون بصفة فردية.	- لا يتوفر المركز على مصلحة استقبال وتوجيه ولا على دليل للاستقبال والتوجيه لفائدة الأجانب؛ لا يملك المركز الجامعي سياسة هادفة في مجال الشراكة مع الجامعات الدولية، ؛ لا يمتلك المركز الجامعي برامج تعليم متوافقة للغة العربية للضيوف الأجانب ؛ لا يتوفر المركز على برامج تعليم متوافقة للغات الأجنبية، كما أن مركز اللغات الأجنبية غير مجسد بعد ؛
تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد	يمتلك المركز الجامعي اشتراكات في قواعد بيانات عالمية مع دخول مسموح، كما تمتلك قاعدة وطنية SNDL.	- لا يقترح المركز الجامعي أي عروض تكوين فيما يخص شهادات متعددة الجنسيات كما لم يوقع اتفاقيات خاصة؛ - لا يتوفر المركز الجامعي على خلية للرصد مما يمنع مشاركته في الصالونات المقامة سنويا ومعارض الكتاب؛ نظرا لغياب الموارد البشرية المكلفة بمهمة الرصد، بالإضافة لغياب البرامج المعلوماتية للرصد؛ يفتقر المركز الجامعي لأنماط تكوين مفتوحة للعالم، كما يفتقر لدعائم الدروس والمراجع المقترحة. غياب العتاد العلمي والموارد الموضوعة للاستعمال المشترك ؛

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقرير خلية ضمان الجودة للمركز الجامعي

2. حساب الوسط الحسابي لكل حقل:

✓ **الوسط الحسابي للحقل الأول:**

$$\overline{X} = \frac{2+2+2+1+2+2+1+2}{08} = 1,75$$

✓ **الوسط الحسابي للحقل الثاني:**

$$\overline{X} = \frac{2+2+1+1+2}{05} = 1,6$$

✓ **الوسط الحسابي للحقل الثالث:**

$$\overline{X} = \frac{1+1+2+2+1+1}{06} = 1,33333333$$

✓ **الوسط الحسابي لميدان التعاون بحقوله الثلاث:**

$$\overline{X} = \frac{1,5+1,28+1,6+1,5}{04} = 1,47142857$$

الشكل(2): الوسط الحسابي لحقول ميدان التعاون (2017)

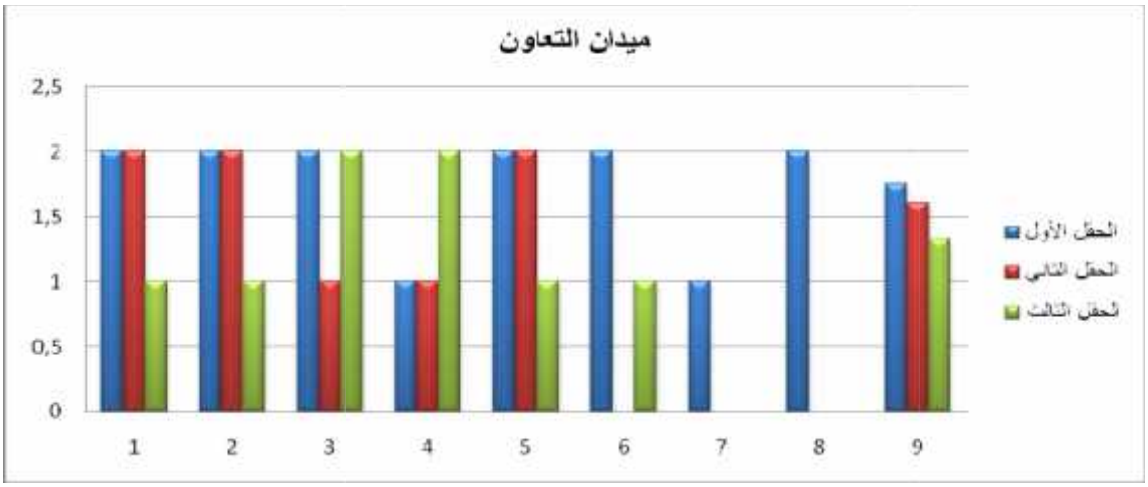

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقرير خلية ضمان الجودة للمركز الجامعي

لاحظنا من التمثيل البياني لحقول ميدان التعاون أن تقييم الحقل الأول المتعلق بسياسة الانفتاح على العالم قد تحصل على أكبر وسط حسابي والذي قدر بـ **1,75** وهي قيمة دون المتوسط، بمعنى أن هناك تأخرا فيما يخص الانفتاح على العالم الذي يشمل الاتفاقيات ومشاريع البحث والتطوير.

يليه الحقل الثاني المتعلق بالشراكة والحركية بمتوسط حسابي يقدر بـ **1,6** وهي كذلك قيمة دون المتوسط تدل على أن الشراكة مع الجامعات الأجنبية والعلاقات الدولية والاتفاقيات لا تزال دون المستوى المطلوب الذي يحسن من جودة التعليم والخريجين.

أما الحقل الثالث المتعلق بتبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد فيأتي في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي يقدر بـ **1,33** مما يحتم على المركز الجامعي إعادة النظر في مواطن الضعف من أجل معالجتها.

3. استنتاج عام لميدان التعاون:

بعد حساب الوسط الحسابي للحقول الثلاثة لميدان التعاون وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لكل حقل تبين لنا أن هناك نقصا ملحوظا في تطبيق معايير ضمان الجودة المتعلقة بهذا الميدان، حيث أن مستوى تقييم الحقول الثلاث كان دون المتوسط. وحتى تتدارك إدارة المركز الجامعي الاختلالات الحاصلة يجب عليها اتباع التوصيات التالية:

- إعطاء الأولوية أكثر لميدان التعاون من خلال توسيع برامج الشراكة مع الجامعات الأجنبية وتطوير العلاقات الدولية؛
- وضع سياسة هادفة ومحددة للانفتاح على العالم من خلال توسيع النشاطات العلمية للمركز خاصة فيما يخص البحث والنشر العلمي وتربصات الباحثين؛
- وضع استراتيجية واضحة في مجال التكوين والبحث العلمي والحكامة تهدف إلى دعم التعاون الدولي؛
- التوعية الدائمة لأهمية استعمال وسائل الاتصال الحديثة لربط العلاقات مع الشركاء المحليين والدوليين؛
- تحديث البرامج التعليمية وفق المعايير الدولية لتسهيل عملية التقييم والمقارنة؛
- إعطاء أهمية لتعليم اللغات الأجنبية باعتبارها مفتاح التواصل مع العالم الخارجي وذلك بدعم مركز تعليم اللغات؛

•الحرص على فتح عروض تكوين للأجانب وتوفير الاستقبال الحسن للوفود من الخارج وذلك من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء صورة حسنة عن المركز الجامعي.

ثالثا: مقارنة تقييم ميدان العلاقة والتعاون مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي مع تقييم بقية الميادين للمرجع الوطني في المركز الجامعي –ميلة –

في هذا الجزء سنقدم نتيجة حساب الوسط الحسابي لجميع الميادين وذلك لمعرفة مستوى ميدان العلاقة والتعاون مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي في المركز الجامعي مقارنة مع بقية الميادين التي جاء بها المرجع الوطني لضمان الجودة:

أ.حساب الوسط الحسابي للميادين المختلفة:

1.حساب الوسط الحسابي لميدان التكوين:

$$\overline{X}= \frac{2+1,8+2+2,83+1,5+1+2,4}{07} =1,93333333$$

2.حساب الوسط الحسابي لميدان البحث العلمي:

$$\overline{X}= \frac{1,82+1,54+1,66}{03} =1,67855021$$

بالنسبة لميدان البحث العلمي كانت النسبة قريبة من المتوسط (هناك رضى جزئي لتطبيق معايير المرجع الوطني).

3. حساب الوسط الحسابي لميدان الحكامة:

$$\overline{X}= \frac{1,85+2,08+2,69+2,14+2,42}{05} =2,24084249$$

بالنسبة لميدان الحكامة كانت النسبة متوسطة على العموم

4. حساب الوسط الحسابي لميدان الهياكل القاعدية:

$$\overline{X}= \frac{1,75+2+1,66+1,25+1}{05} =1,53333333$$

بالنسبة لميدان الهياكل القاعدية كانت النسبة أقل من المتوسط

5. حساب الوسط الحسابي لميدان الحياة الجامعية:

$$\overline{X}= \frac{1,8+2,25+2,25+2,42}{04} =2,18214286$$

بالنسبة لميدان الحياة الجامعية كانت النسبة فوق المتوسط بمعنى أن هناك رضى مقبولا لتطبيق معايير المرجع الوطني لضمان الجودة.

6. حساب الوسط الحسابي لميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي:

$$\overline{X}= \frac{1,5+1,28+1,6+1,5}{04} =1,47142857$$

بالنسبة لميدان العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي كانت النتيجة دون المتوسط فهناك إهمال واضح لهذا الميدان.

7. حساب الوسط الحسابي لميدان التعاون:

$$\overline{X}= \frac{1,75+1,6+1,33}{03} =1,56111111$$

بالنسبة لميدان التعاون كانت النتيجة كذلك دون المتوسط.

ب.تمثيل الوسط الحسابي بيانيا لجميع الميادين:

شكل 02: الوسط الحسابي لمختلف الميادين

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير خلية ضمان الجودة للمركز الجامعي

نلاحظ من خلال حساب الوسط الحسابي لجميع الميادين أن هناك مستوى متوسطا على العموم فيما يخص تطبيق معايير ضمان الجودة لميدان التعاون والعلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي هو محور دراستنا، وكذا ميدان الهياكل القاعدية والبحث العلمي والتكوين، وهذا دليل على أن المركز لا يولي اهتماما كبيرا لهذه الميادين، وهناك نقص ملحوظ في الخدمات التي يقدمها.

أما بالنسبة لميادين الحكامة والحياة الجامعية فقد كان التقييم فوق المتوسط، وذلك نظرا لما يقوم به المركز الجامعي من جهود لتحسين هذه الميادين.

خاتمة

على ضوء ما سبق يمكن القول أن ميداني العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتعاون يعتبران من أهم الميادين التي تناولها المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية، باعتبارهما يساهمان بشكل كبير في مساعدة مؤسسات التعليم العالي للانفتاح على العالم الخارجي والتعاون مع الجامعات الدولية في إطار البحث العلمي وتبادل الخبرات العلمية للتقدم في التصنيفات العالمية وحصولها على الاعترافات الدولية.

استنتجنا من خلال تحليلنا للميدانين أن هناك تأخرا كبيرا حيث النتيجة دون المتوسط، وهذا ما يثير القلق ويحتم على المركز الجامعي اتخاذ الحلول المناسبة لتدارك الفجوة الحاصلة قبل تفاقمها، كما يجب إعطاء الأولوية اللازمة لعملية التقييم الذاتي التي تعتبر أداة ضبط وتوجيه وتحسين للاستراتيجيات الكبرى لمؤسسات التعليم العالي ونشاطاتها المختلفة.

الإحالات والهوامش:

1- محمد أحمد الطائي وآخرون، (2012)، ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الطبعة العربية الأولى، ص 27.

2- فيحان ,ايثار عبد الهادي آل ، (2007)، تقييم جودة الخدمة التعليمية باستخدام أداة نشر وظيفة الجودة ، مجلة الإدارة والاقتصاد، يناير، ص 90.

3- إيمان جويلي،(2013)، إدارة الجودة الشاملة :تطبيق الجودة في التعليم والمجال الصحي ومعايير نظام الجودة والأدوات المستخدمة في مراقبة الجودة، المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى، ص 43.

4- Québec, Conseil supérieur de l'éducation du. L'assurance Qualité A L'enseignement Universitaire : Une Conception A Promouvoir Et A Mettre En OEuvre. Québec: Conseil supérieur de l'éducation, 2012.

5- يوسف حجيم الطائي وآخرون،(2008)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 186.

6- حمد كلوب و آخرون،(2017)، أثر تطبيق معايير التقييم الذاتي على جودة البرامج التعليمية(دراسة حالة جامعة البلقاء التطبيقية)،المؤتمر العربي السابع لضمان جودة التعليم العالي، ص 90.

7- المرجع الوطني لضمان الجودة (الميادين، المجالات، المراجع) اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجزائر العاصمة، الفصل الأول، 2016، ص 5.

8- علي بن محمد الغامدي، إدارة الجودة الشاملة مدخل استراتيجي لجودة مخرجات الجامعات السعودية، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد،جامعة الشارقة،2006،المقال متوفر في: الجودة والتميز في الجامعات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 310.

9- الموقع الرسمي للمركز الجامعي بميلة، على الرابط:

http://www.centre-univ-mila.dz/ar/index.php/cum/2015-03-16-09-26-47، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2018/10/4.

قائمة المصادر والمراجع:

• الكتب:

1.المرجع الوطني لضمان الجودة (الميادين، المجالات، المراجع) اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجزائر العاصمة، الفصل الأول، 2016.

2.إيمان جويلي،(2013)، إدارة الجودة الشاملة :تطبيق الجودة في التعليم والمجال الصحي ومعايير نظام الجودة و الأدوات المستخدمة في مراقبة الجودة، المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى.

3. محمد أحمد الطائي وآخرون، (2012)، ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الطبعة العربية الأولى.

4. Québec, Conseil supérieur de l'éducation du. L'assurance Qualité A L'enseignement Universitaire : Une Conception A Promouvoir Et A Mettre En OEuvre. Québec: Conseil supérieur de l'éducation, 2012.

• المجلة:

1. فيحان ,ايثار عبد الهادي آل، (2007)، تقييم جودة الخدمة التعليمية باستخدام أداة نشر وظيفة الجودة ، مجلة الإدارة والاقتصاد، يناير.

2. يوسف حجيم الطائي وآخرون، (2008)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

• ملتقيات:

1.علي بن محمد الغامدي، إدارة الجودة الشاملة مدخل استراتيجي لجودة مخرجات الجامعات السعودية، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد،جامعة الشارقة، 2006، المقال متوفر في: الجودة والتميز في الجامعات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

2. حمد كلوب وآخرون، (2017)، أثر تطبيق معايير التقييم الذاتي على جودة البرامج التعليمية(دراسة حالة جامعة البلقاء التطبيقية)،المؤتمر العربي السابع لضمان جودة التعليم العالي.

• موقع الأنترنت:

1. الموقع الرسمي للمركز الجامعي بميلة، على الرابط:

http://www.centre-univ-mila.dz/ar/index.php/cum/2015-03-16-09-26-47، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/10/4.

الملاحق:

ملحق (01): عدد الأساتذة المستفيدين من تربص قصير المدى خلال الفترة (2008-2016)

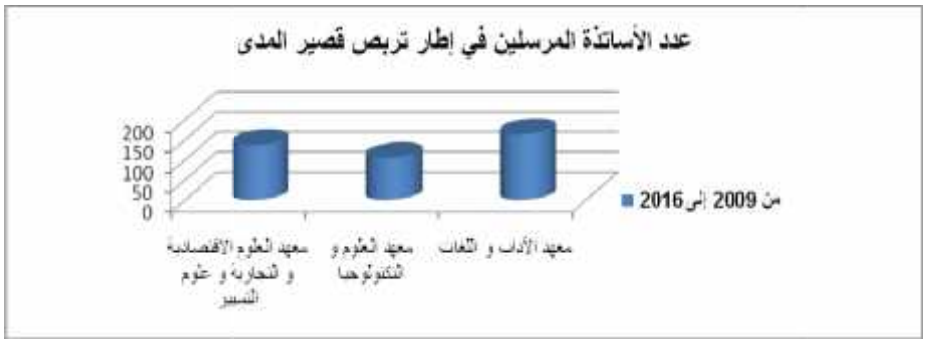

المصدر: معطيات خلية ضمان الجودة بالمركز الجامعي

ملحق(2): عدد الأساتذة المستفيدين من البرنامج الوطني الاستثنائي خلال الفترة(2009-2016)

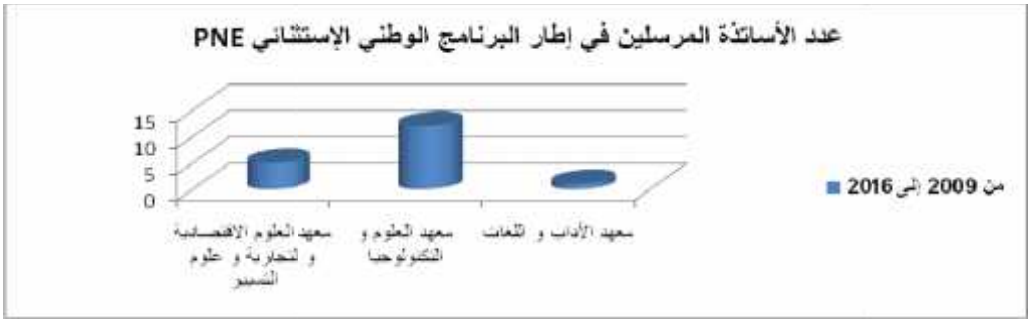

المصدر: معطيات خلية ضمان الجودة بالمركز الجامعي

ملحق (3): عدد الأساتذة المستفيدين من برنامج PROFAS خلال الفترة(2009 -2016)

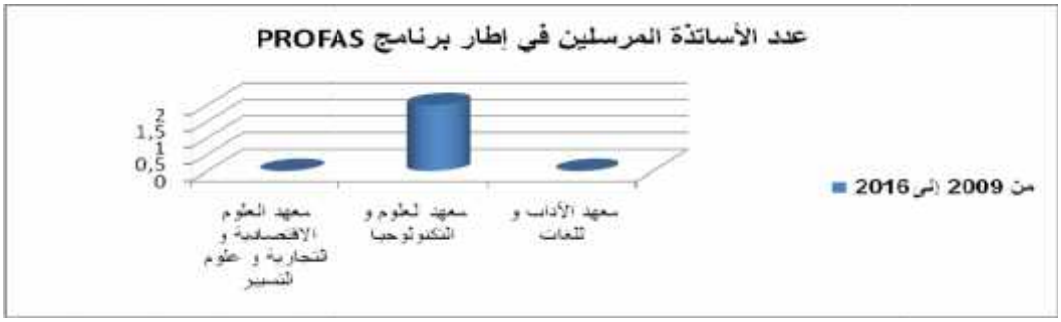

المصدر: معطيات خلية ضمان الجودة بالمركز الجامعي